من النشاطات الهادفة الى سدّ الفجوات وتفادي الجمود». واعتبر ان ذلك يؤكد أهمية التحدث مع صانعي القرار، العرب والاسرائيليين، وليس مع المفاوضين فقط». وقال، ان الادارة الاميركية أبلغت الى الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان الافكار التي قدمتها، خطياً، هي أفكار غير رسمية «وليست محفورة على حجر»، وبالتالي فانها قابلة للنقاش. وأوضح، ان احد الاسباب وراء تقديم أفكار غير رسمية هو انه «عندما تتحدث عن مسودة فانك لا تتحدث عن انتاج نهائي، وبالتالي فانها قابلة للتغيير». وذكر، ان اعتراض الفلسطينيين والاسرائيليين على ما قدّمته الادارة «لم يكن مفاجئاً لنا... [فاذا] رغبت الاطراف في مناقشة الافكار بهدف تحسينها، فنحن مستعدون للاستماع اليها». وقال: «لسنا على حافة انجاز، الآن، ولكننا نرغب في تحقيق ذلك هذه السنة، والمطلوب ايجاد ظروف جديدة تختلف عن الظروف الموجودة حالياً». ولاحظ، ان وضع عملية السلام في المنطقة ليس، الآن، في أزمة. ورفض الدخول في تفاصيل المقترحات الاميركية، لكنه أكد، في المقابل، ان الادارة الاميركية حريصة، منذ البداية، على عدم تضليل الاطراف. وأشار الى ان المسؤولين الاميركيين لم يعطوا الفلسطينيين «أي سبب للاعتقاد بأنهم يستطيعون تحقيق هذا وذاك»، وقال: «ان الفلسطينيين احرار في السعي الى تحقيق ما يريدون، وان المفاوضات هي بين اطراف كل يحاول تحقيق أهداف مختلفة، وهي تستخدم استراتيجية وتكتيكاً مختلفين» (المصدر نفسه).

ولكن ما هو مضمون المسودة الاميركية المقترحة؟ أشارت المسودة الى ان هدف عملية السلام هو التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي عبر مفاوضات مباشرة تستند الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨، وتجرى على مرحلتين: الاولى، تهدف الى التوصل الى اتفاق على ترتيبات حول مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي لمدة خمس سنوات؛ والثانية، تبدأ في السنة الثالثة لتطبيق الترتيبات حول الوضع النهائي. ولاحظت المسودة، بأنه لن يتمّ التوصل الى اتفاق بشأن الولاية الجغرافية الا من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. أمّا السلطة الفلسطينية المنتخبة، فانها ستتولّى مقاليد السلطة عبر انتخابات يشارك فيها فلسطينيو القدس الشرقية. واعتبرت المسودة الاراضي الفلسطينية كياناً جغرافياً واحداً، أما المسائل المتعلقة بالسيادة فسيتمّ بحثها في خلال المفاوضات حول الوضع النهائي (انظر باب وثائق، ص ١٤٥ ـ ١٤٧).

واذا كانت حسابات الادارة الاميركية تعتمد على «الوقت» في اقناع الفلسطينيين بأن لا مفر من قبول هذه المقترحات، فان الجانب الفلسطيني أظهر، في المقابل، استياءه الشديد منها. في هذا الصدد، قالت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، ان هذه المقترحات «لا تصلح لتكون أساساً للمفاوضات، وانها تتناقض مع مرجعية عملية السلام، ومع مبادئها وأهدافها وقرارات مجلس الامن [الدولي] والحقوق الفلسطينية». وأضافت، ان الافكار الاميركية جاءت في وثيقة من صفحتين ونصف الصفحة «تتناقض مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة الاميركية»، لأنها تتعامل مع قضيتي القدس والولاية الجغرافية بشكل يتناقض، كلياً، مع القانون الدولي والمرجعية. وحدّدت عشراوي النقاط السلبية في المقترحات الاميركية بالآتي:

«أولاً ـ لم تحدد ان الارض محتلة، أو ان لها بعداً جغرافياً.

«ثانياً ـ تدعو الى التفاوض، في وقت لاحق، في شأن موضوع السيادة، وان في استطاعة أي طرف المطالبة بها لدى البحث في الحل النهائي، علماً ان وجهة النظر الفلسطينية هي ان الاراضي المحتلة ليست أرضاً متنازعاً عليها، بل هي أرض فلسطينية.

«ثالثاً ـ تعطي الافكار الفلسطينيين المقيمين في القدس حق التصويت، وتقول ان في استطاعة أي طرف طرح أي موضوع على البحث، بما في ذلك القدس لدى بدء المفاوضات في شأن المرحلة الانتقالية، وهذا يشكل تراجعاً عن رسالة الضمانات الاميركية.

«رابعاً ـ تتعامل الافكار مع الولاية الجغرافية، وتقول ان السيادة على الارض ليست لأحد، وان الموضوع متروك للمستقبل، وترفض تحديد الرقعة الجغرافية. ويعتبر ذلك بمثابة تبنٍ للفكرة